

ست سنوات بعد كشف عنف الإخوان للعالم

وقد أكد المرصد أن الذكرى السادسة لفض اعتصام رابعة والنهضة كشف أن التضامن المجتمعي كفيلاً يبرّد كافة محاولات التيارات والتنظيمات التي ترفع شعار "الإسلام السياسي" دون جبر المجتمع والدولة إلى مربع العنف ودوامته الطويلة.

وقال في تقريره "أثبتت تلك الأحداث أن الترابط المجتمعي للدولة المصرية هو الضمانة الأولى للحفاظ على تماسك الوطن وبقائه في زمن شهدت فيه دول أخرى انقسامًا وتشردًا وتفتتًا للوطن وحدوده".

وأشار المرصد إلى أن قيادات الاعتصام برابعة والنهضة قد دأبت على تجييش أتباعهم وأنصارهم ضد الدولة والمجتمع، وإمطارهم بوابل من الفتاوى التي تبرر الخروج على الدولة والمجتمع وممارسة العنف وتبريره بل وجعله من الجهاد الشرعي، ثم تراجع غالبيتهم عن تلك الفتاوى والدعاوى العنيفة بعد أن تيقنوا من قوة وصلابة الدولة والمجتمع المصري، بل وتبرّأ الكثير منهم من الدعوة إلى العنف أو المشاركة في تلك الاعتصامات، وبقي الشباب والشيوخ المضلل بهم ضحية لمطامع ومصالح سياسية لجماعات امتهنت الدين للفرز بالسلطة.

دار الإفتاء المصرية تؤكد أن أحداث رابعة والنهضة وما سبقتهما وتلتها من أحداث تبين أن جماعة الإخوان الإرهابية حاضنة للعنف في مصر والعالم

وأضاف أن غالبية تلك القيادات فروا إلى دول أجنبية لممارسة التحريض على العنف ضد الدولة والمجتمع، واستغلال أحداث الوطن والظرف الدقيق الذي يمر به ليجنوا سمومهم في أوصاله، متعاونين في ذلك مع كافة القوى والأطراف الخارجية المعادية للدولة المصرية ودورها الوطني والإقليمي.

وذكر المرصد إلى الضرب بيد اليمين في مواجهة العناصر التكفيرية والمتطرفة التي تحاول ضرب الأمن والاستقرار في مصر، وإنهاك الوطن وقواه الأمنية على امتداد مساحاته المختلفة ومدنه الممتدة، والتيقن بأن الوطن باق والجماعات والتنظيمات المسلحة والمتطرفة إلى زوال، ما بقي المجتمع متماسكًا ومتضامنًا ومساندًا لمؤسساته الوطنية الحامية والمدافعة عن أمنه واستقراره.

وتحصّن جل قيادات جماعة الإخوان الفارّة من العدالة المصرية في بعض الدول الراعية للإسلام السياسي وعلى رأسها تركيا التي تاوى العشرات منهم، فيما لاذت بعض القواعد منتشرة في بعض المدن المصرية في حالة تخفي، لكنها واصلت أنشطته الدعائية للجماعة خاصة عبر تركيزها على الوضع الاجتماعي الهش في بعض المناطق لتحريضهم على القتال ضد الدولة.



حصيلة إخوانية ملطخة بالدماء

القاهرة - في تعليقه على مرور ست سنوات على فض السلطات المصرية للممارسات الإرهابية في ميداني رابعة والنهضة بالقاهرة المصرية، اعتبر مرصد الفتاوى التكفيرية والآراء المتشددة التابع لدار الإفتاء أن جماعة الإخوان هي حاضنة للعنف في مصر والعالم.

وبعد مرور ست سنوات بالتمام والكمال على فض اعتصام ميداني رابعة والنهضة اللذين قادتهما جماعة الإخوان المسلمين، يجمع العديد من الخبراء على أن خطاب البكائيات الذي انتهجته الجماعة إثر حبس قادتها، وخاصة بعد الرئيس الإخواني السابق محمد مرسي لم ينجح في تغيير رؤى وتصورات غالبية المصريين حيال هذه الجماعة التي زعزت استقرار البلاد إبان اعتقالها سدة الحكم بعد ثورة 25 يناير 2011.

وعلى الرغم من أن ما بقي من المنتسبين لجماعة الإخوان في مصر أو خارجها، حاول كالعادة اقتناص مناسبة فض اعتصام رابعة والنهضة لمحاولة الاستقطاب مجدداً واستعادة مكانة جماعة الإخوان التي بدأت تتلاشى لا فقط في مصر بل إقليمياً ودولياً، إلا أنه يوجد إجماع مصري كبير على أن ست سنوات من فض الأنشطة الإرهابية للجماعة كانت كافية لكشف حجم الدمار الذي كانت تخطط له في مصر.

وما زالت الجماعة رغم حظرها من قبل القاهرة ومن قبل عدة جهات دولية، تنتشط في مصر عبر أذرعها المسلحة وقد ثبت ذلك إثر حادثة معهد الأورام بعد تفجير حركة "سواعد مصر" أو ما يسمى بـ"حسم" لسيارة ما أدى إلى سقوط ضحايا وجرحى.

وحركة حسم تقدّم نفسها على أنها تريد مواصلة المسار الثوري لثورة 25 يناير، إلا أن كل أنشطتها تثبت تبنيها لإملاءات من جماعة الإخوان، حيث يمكن هدفها أولاً وأخيراً في الانتقام للجماعة الأم، وكذلك للرئيس المصري السابق محمد مرسي.

وفي هذا الصدد، أكد مرصد الفتاوى التكفيرية والآراء المتشددة التابع لدار الإفتاء، أنه لا يمكن لأي تيار أو تنظيم أن ينجح في تقويض دعائم الدولة والمجتمع عبر ترويج العنف واستخدامه تحت دعاوى دينية أو طائفية.

وذكر المرصد في تقرير أصدره بمناسبة الذكرى السادسة لفض الممارسات الإرهابية في ميداني رابعة والنهضة، أن أحداث رابعة والنهضة وما سبقتهما وتلتها من أحداث تؤكد أن جماعة الإخوان الإرهابية حاضنة للعنف في مصر والعالم، عبر دعائها الفكري لتيارات التشدد المنبثقة عنها التي تعتبر فتاوى وآراء منطري الجماعة الإرهابية بمثابة المرجعية لهم في ممارسة أعمالهم التخريبية.

وأشار المرصد في تقريره إلى أن السنوات الست الماضية أثبتت للعالم صدق الرؤية المصرية تجاه الجماعة الإرهابية، وأنها مصدر للفساد والتخريب تحت ذرائع دينية وناويلات مشبوهة، تسيء لسماحة الإسلام ووسطية أحكامه التي ترتقي بمفهوم الحماية والرعاية للإنسان والبنين.

البوركني سلاح الإخوان المتطور لمواصلة مسلسل البكائيات

الجماعة تزج بالمسلمات في حرب مكشوفة مع المجتمع الفرنسي



الإسلاميون يدفعون بالمسلمات نحو العزلة

الإخوان المسلمين للدين الإسلامي. ولكن كانت الليبرالية تتلون وتتلهم مع مختلف الفئات والطوائف وتعمل على تفريق القوى الاجتماعية من أجل هدف واحد هو الربح، فلا يمكن للنظام الجمهوري العلماني أن يبقى واقفاً إذا بدأ التنازل عن فلسفته الأساسية: تسبيح المساواة المواطنة على الخصوصيات من أجل اختلاط وانسجام المواطنين لا فصلهم عن بعضهم البعض كما يفعل الإخوان عن طريق الحجاب والنقاب على اليابسة والبوركني على شواطئ البحر ومياه المساج.

إن السعي إلى اغتصاب القوانين المتعلقة بتنظيم المساجح في فرنسا هو محاولة استفزاز واختيار لرد فعل المجتمع الفرنسي ومؤسساته الجمهورية، إذ القانون واضح حتى بالنسبة للأطفال الصغار فهم يعرفون أن السباحة ممنوعة بالسراويل القصيرة، وبالتالي بالبوركني وذلك لدواعي النظافة والأمن.

يبتغي الإخوان المسلمون تجنيد أكبر عدد من المسلمات والمسلمين والمدافعين عن الحريات المشبوهة بتقديم الأمر على أنه تمييز ضد المسلمات من أجل خلق بلبلة ولعب دور الضحية، في حين أن البوركني اعتداء على القانون. وقد باتت بديهياً بالنسبة للعالمين لطرق الإخوان الخبيثة أنهم يعملون على خلق مجتمع موازن من المسلمين وميزان قوى يضبطون من خلاله على السلطات الفرنسية. لا يمكن أن يكون انتشار البوركني على الشواطئ الفرنسية سوى بمثابة فصل المسلمين عن غيرهم من المواطنين الفرنسيين، بل هو رفع لعلم الإخوان القروسي في تحدّ سافر لقيم الجمهورية.

ما معنى مواجهة قانون منع السباحة بالبوركني؟ هو بكل بساطة محاولة رفع منع مبني على عقلانية طبية تضمن النظافة وفرض لعقلانية الإيمان تحت يافطة الحق في الاختلاف. وذلك هو أسلوب الإخوان في الإسلام. يدفعون بتلك "البوركنيات" إلى المطالبة بمعاملة خاصة تسبباً لإيمانهم على قوانين البلد، وهكذا يقضون الفضاءات شيئاً فشيئاً. يحاربون الحرية باسم الدفاع عن الحرية.

رغم الهجوم الإخواني المستمر على جمهوريتهم، لا يزال الفرنسيون غير مستعدين لمواجهة الوضع لمواجهة جديدة، وإن استمرت الأمور على ما هي عليه سيجدون أنفسهم بين فكّي التطرف الإسلامي من جهة والتطرف العربي من جهة أخرى. وستصبح الحرب الأهلية حتمية لا مفرّ منها في فرنسا، إذا لم يوضع حدّ لسباحة الإخوان في مياه الانتهازية العكرة.

يبتغي الإخوان المسلمون تجنيد أكبر عدد من المسلمات للدفاع عن حريات مشبوهة بتقديم الأمر على أنه تمييز ضدّهن



لم تعد أنشطة التيارات الإسلامية المنحدرة في جلها من جماعة الإسلاميين في أوروبا وتحديداً في فرنسا خافية على أحد، ففرنسا يبدو أنها أصبحت مطاردة بلعنة وقوفها في فترات عدة إلى جانب الجماعة وترويجها لخطاب سياسي مفاده أن الإخوان هم معارضون ديمقراطيون، وبعد أن اكتوت باريس بتغلغل أفراد الجماعة في أجهزة الدولة، هاهي اليوم تجد نفسها مجدداً في مطبّ البوركني، بعدما دفعت التيارات الإسلامية بالمسلمات لتحديّ قوانين الدولة الفرنسية عبر مواصلة ارتدائهن لهذا اللباس، وذلك من أجل إتمام حلقات مسلسل الإخوان القائم على البكائيات ولعب دور الضحية.

للصلاة في أماكن العمل.. ووصولاً إلى البوركني؟

أما "مرصد اللائكية"، فيري في كتيب نشره تحت عنوان "تفسير الظاهرة الدينية في المجال الرياضي" أن البوركني يدخل في إطار حرية الضمير فلا يوجد تشريع يمنع ارتداء ملابس بدافع ديني. ويقتضي رد فعل كاتبة الدولة من أجل المساواة بين الرجال والنساء مارلين شيبايا متأخراً وعماساً، فمن جهة تقول بأنه شكل من أشكال المطالب الطائفية، ومن جهة أخرى ترى بأنه لا ينبغي ممارسة التمييز ضد النساء مهما كان دينهن أو طريقة حياتهن ويجب أن تفتح لهن المسابح البلدية، وتذهب زكية مزاني الإسلامية والمرشحة سنة 2015 على قائمة الخضر في الانتخابات الإقليمية إلى مقارنة منع النساء مرتديات البوركني من السباحة في مسبح غرونويل البلدي بالهولوكت، المحرقة.

يبدو البوركني المغلف بحجاب اليسار الفرنسي المخال لمجرد موضة للذين يسيل لعابهم أمام أصوات المسلمين الانتخابية، وكل الذين يبحثون عن التعايش السلمي باي ثمن، في حين أن البوركني هو تكييف لسلاح المعركة التي يشنها الإخوان المسلمون على الحداثة في عقر دارها. تحت ضغط الإخوان، كانت الفتيات تضع في بداية الأمر منديلاً ملوناً على الرأس وشيئاً فشيئاً تحول إلى داكن وبدات تختفي السراويل والفساتين تحت قماش أسود ولولا منع النقاب لكان هو الغالب اليوم. يهدف الإخوان إلى تعويد الناس على رؤية البوركني في المسابح وعلى الشواطئ من أجل تحضيرهم لما هو أت من أسلمة قد تذهب بعيداً جداً.

تحاول الإخوانيات المرتديات للبوركني تمرير الأمر على أنه عبارة عن مطالبة المجتمع الفرنسي بالتكيف مع ممارسة دينية إسلامية، وتوسيع من مجال الحريات الفردية، بينما الحقيقة هي السعي الخبيث والمواصل إلى جعل بعض الفضاءات خاضعة لتصور



حصيد زنان

كاتب جزائري مقيم في فرنسا

باريلس - لا يزال البعض من الصحفيين والباحثين يتسألون في فرنسا عما إذا كانت الأصولية الإسلامية تمثل خطراً على الجمهورية أم لا؟ ومنهم من يجيب بالسلب كما تبين في النقاش الدائر هذه الأيام حول قضية البوركني التي تشغل الرأي العام الفرنسي في كل صيف، كما يشغله الحجاب ومشكلاته في الفصول الأخرى. فكثيرون وقفوا مع مجموعة النساء المرتديات للبوركني اللواتي اقتحن مسبحاً عمومياً في مدينة غرونويل متحديات القوانين المعمول بها في كل مسابح الدنيا، معتبرين سلوكهن إيجابياً لا يهدف من وراءه سوى الاندماج في المجتمع. ولا علاقة له بالإخوان المسلمين ولا بالسلفية ولا بالتطرف. وهو ما يكره أستاذ العلوم السياسية في معهد الدراسات التطبيقية بمدينة ليون والمتخصص في تسييس الإسلام في السياق الفرنسي، هاوس سينغر. والذي ينزع عن البوركني كل صفة إسلامية ويعتبره من مفارقات الحداثة التي تخلق طلباً لم يكن موجوداً وتدنس المقدس من أجل المال.

وينتهي الأمر بالباحث إلى القول إنه بدل توجيه النقد للإسلاميين والإسلاميات في هذا الشأن ينبغي توجيهه إلى الرأسمالية التي تجعل من النساء كائنات طبعات لا واعيات يعملن لصالحها. ويرى الباحث في البوركني علامة على رغبة النساء المسلمات في التلاؤم مع العلمانية وأنه يدل على انفتاح لا على تطرف. كيف يمكن لباحث يدعي التخصص في ظاهرة الإسلام السياسي في بلاده فرنسا ألا يضع قضية البوركني في سياق صعود الإسلام السياسي -موضوع تخصصه- ومختلف المطالب الآتية من طرف الإخوان المسلمين منذ 30 سنة، ابتداء من المطالبة بالحق في ارتداء الحجاب في المدارس وتخصيص أوقات للنساء المسلمات في المسابح وأماكن